مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز
اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المخاطب
المعلوم وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما
بلا خلاف وانما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما
وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها
حرف فالردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص
فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر
كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك
لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا يجاب الى ذلك وقد جاء
اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة
كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى وان كان بمعنى حقا جاز
ان يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف
ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله
تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى
حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة
كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث
الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي
لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه

فى على كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه
التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب
واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء
ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانهما كالحرف
الاخير مما لحقتاه فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا
غير مؤنث حقيقي فمخير اى فانت مخير بين الحاق تاء
التانيث وبين عدمه او فهو اى الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال فهذه المسئلة قد تقدمت
الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث
وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق
علامة التثنية والجمعين اى جمعي المذكر والمؤنث فى مثل
قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف
لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه
الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا
او سماعيا وعلامة التثنية والجمع ظاهرة غاية الظهور
واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول
الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفى شرح الرضى
هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير

Copyright © King Saud University